مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق في المنظور الأمني الأمريكي
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6839
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق في المنظور الأمني الأمريكي

الاستاذ المساعد الدكتورة
كوثر عباس الربيعي(*)

المقدمة:

شغل العراق موقعا مميزا في التفكير الاستراتيجي الاميركي منذ اواخر القرن التاسع عشر. فقد اولت الولايات المتحدة اهتماما واضحا بالمنطقة العربية وبمنطقة الخليج العربي بشكل خاص، وزاد الاهتمام بالمنطقة بفعل ما اكدته الحرب العالمية الثانية من اهمية استراتيجية واقتصادية وامنية وعسكرية.

ومع ظهور الولايات المتحدة قوة عظمى عمدت إلى توظيف سياستها الأمنية لضمان أمنها ومصالحها الحيوية، عبر زيادة توظيف قوتها على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية، انطلاقا من الترابط الكبير بين متطلبات تحقيق أمنها القومي ومعطيات قوتها على الصعد كافة.

وفي ما يخص العراق نجد أن الحاجة تتطلب تحديد موقع العراق في السياسة الأمنية الأميركية عبر تحديد المنظور الأمني الأميركي وأهمية العراق في السياسة الأميركية والذي هو جزء اساس من اهتمامها بالمنطقة وتحديداً الخليج العربي .

وفي هذه الدراسة محاولة للتعرف على تطور التوجهات الامنية الاميركية تجاه العراق عموما، وفي مطلع الالفية الثالثة في اعقاب احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ خصوصا. وذلك عبر اربعة مباحث وخاتمة:

المبحث الاول: خلفيات الدخول الاميركي الى العراق
المبحث الثاني: العراق في الادراك الامني الاميركي.
المبحث الثالث: مستقبل الاستراتيجية الامنية الاميركية.
المبحث الرابع: الاتفاق الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة
الخاتمة: وتشتمل على ابرز الاستنتاجات.

(*) رئيسة قسم الدراسات الامريكية-مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

المبحث الاول: خلفيات الدخول الاميركي الى العراق

لم تمنع سياسة العزلة التي عرفت بها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر من اتجاهها نحو فتح افاق مع باقي دول العالم لضمان امنها الاقتصادي، وقد دخلت المصالح الاميركية الى العراق في البداية عبر البعثات الاستكشافية (بعثة شوفلدت ١٨٧٨)[*] والتي اعقبها تعيين قناصل ونواب قناصل في بغداد، بعد ان كانت القنصلية البريطانية في بغداد هي التي تتولى الاشراف على شؤون الرعايا الاميركيين بصفة غير رسمية[١]، ثم اعقب ذلك ظهور النشاط التبشيري في مدينة الموصل في عام ١٨٨٠ ثم في البصرة عام ١٨٩٠، حيث عمل المبشرون على تسهيل تغلغل الرساميل الاميركية، والمصالح التجارية في القرن التاسع عشر[٢].

وكان العراق حاضرا في الخطط الاميركية للتوسع الاقتصادي، فقد استغلت بريطانيا رفض العراقيين للاحتلال العثماني لتحريضهم على الثورة، مما ادى الى تغيير الوقائع على الارض، وانتهاء السيطرة العثمانية على المنطقةالعربية وقد حاولت الادارة الاميركية تعزيز مصالحها في تلك المرحلة، وعمدت الى اجراء مقابلات مع ممثلين عن اوساط اجتماعية مختلفة، في اطار مهمة لجنة (كنك- كرين)[**] التي اقترحت اقامة انتداب اميركي على العراق وارمينيا[٣]، مما يؤشر وجود مطامع اميركية مبكرة بالسيطرة على العراق.

واستطاعت الولايات المتحدة الحصول على حصة في الامتيازات النفطية في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الاولى، حيث تمسكت بسياسة الباب المفتوح ومن خلالها تمكنت من الحصول على الامتيازات النفطية في المملكة السعودية وفي نفط العراق، ورغم ان استثمارات النفط الاميركية لم تكن تدار مباشرة من قبل الحكومة الاميركية، الا انها اثرت كثيرا في توجيه السياسة الخارجية الاميركية، فكان تطور علاقات الولايات المتحدة مع المنطقة في المجالات كافة، يمثل نتاج التفاعل بين السياسة الاميركية الرسمية ونشاطات الشركات الخاصة في المنطقة. ومن هذا المنطلق قادت وزارة الخارجية الاميركية معركة دبلوماسية نشطة لدعم مطالب الشركات النفطية الاميركية، الا انه في واقع الامر لم يكن للولايات المتحدة دور سياسي واضح في العراق قبل الحرب العالمية

---

[*]قام العميد البحري روبرت ولسن شوفيلدت بقيادة رحلة استكشافية بحرية من اجل توسيع وتعزيز النفوذ الاميركي في شرق افريقيا وما يجاورها، وقد زار مسقط وتحرك الى الشمال في الخليج العربي، حتى وصل الى شط العرب بهدف الحصول على اكبر قدر من المعلومات عن الوضع في جنوب العراق، انظر:فؤاد المرسي خاطر،النشاط الاميركي في الوطن العربي في القرن التاسع عشر، مجلة كلية الاداب ، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث، بغداد، دار المعارف، ١٩٧٨، ص٤٣٢.

[١] خليل علي مراد، تطور السياسة الاميركية في الخليج العربي ١٩٤١- ١٩٤٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة غداد ١٩٧٩، ص١٦.

[٢] جاسم محمد حسن، العراق في العصر الحميدي ١٨٧٦- ١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب ١٩٧٥، ص٤٠٦.

[**] وهي اللجنة التي انشئت باقتراح من الرئيس الاميركي ويلسون، في مؤتمر الصلح بباريس في عام ١٩١٩، واوفدت الى سوريا والمناطق المجاورة ولكنها لم تزر العراق.

[٣] بوندرايفسكي، سياستان ازاء العالم العربي، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٥، ص٢٣٦ .

الثانية، رغم وجود اتفاقية بين الطرفين[*]، وان تلك الحرب ومارافقها من دخول اميركي للمنطقة عبر المنفذ الاقتصادي لدعم حلفائها في الحرب، مكنها من التعرف الى اسواق المنطقة وكسر الاحتكار البريطاني لها ودخول البضاعة الاميركية والرساميل منافسا قويا للبضاعة البريطانية.

وعموما فقد بدأ التخطيط الاميركي الاستراتيجي للمنطقة العربية خلال تلك الحرب ووضع الاستراتيجيون خططا للدور الاميركي لمرحلة ما بعد الحرب، استنادا الى تقارير ودراسات قدمها الخبراء، وكان الامن الاقتصادي هو الاطار الاستراتيجي ابان تلك المرحلة. حيث عمدت الادارة الاميركية الى وضع خطط تضمنت احتياجات المنطقة وامكانية تقديم الخدمات في المجالات كافة من قبل مؤسسات وشركات اميركية[1] ورغم المعارضة البريطانية لتقوية النفوذ الاميركي، الا ان بريطانيا سرعان ما اضطرت للاعتراف بمصالح اميركا في المنطقة وفي العراق.

وكان النفط هو الدافع الاساس للتحول في السياسة الاميركية تجاه العراق، حيث جاء الاهتمام به في المرتبة الثالثة بعد ايران والمملكة السعودية. ولم يعد النفط في هذه المرحلة مجرد قضية تجارية او استثمارية بل اصبح يدرج ضمن اهتمامات الامن القومي للولايات المتحدة. وضمن هذا الاطار عمدت المصالح النفطية الاميركية الى التحرك من اجل الحصول على نسبة اكبر في اسهم شركة نفط العراق وفي نفط الموصل والبصرة، واتجه السلوك الاميركي في تلك المرحلة نحو ايجاد منافذ لتوسيع حصتها من النفط العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية للمطالبة بتعديل امتيازاتها النفطية على اساس مبدأ مناصفة الارباح، واضطرت بريطانيا انذاك للاستجابة للمطالب العراقية خشية انتقال احتكاراتها النفطية للسيطرة الاميركية[2].

عموما يمكن القول ان الادراك لدور عراقي في الاستراتيجية الامنية الاميركية قد تم التعبير عنه بوسائل شتى ،وفي مراحل مبكرة الا ان ملامح هذا الادراك لم تكن بالوضوح نفسه الذي ظهرت عليه في المرحلة اللاحقة.

المبحث الثاني: العراق في الادراك الامني الاميركي

[*]اعترفت الولايات المتحدة باستقلال العراق في عام ١٩٣٠، من خلال التوقيع على المعاهدة العراقية-البريطانية – الاميركية، والتي لم توضع موضع التنفيذ بسبب دخول العراق عصبة الامم في عام ١٩٣٢، الا ان الحكومة الاميركية استندت اليها لدى مطالبتها بحصة في الامتيازات النفطية في العراق خارج اطار شركة نفط العراق، انظر،كوثر عباس الربيعي، تطور العلاقات العراقية الامريكية للفترة من ١٩٤٥-١٩٥٨، سلسلة دراسات استراتيجية(٦٩) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ صص٢٧-٢٩.

[1] خليل علي مراد،مصدر سبق ذكره، ص٢٧٤.

[2] كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، صص ٣٩-٤٠.

تمتاز استراتيجية الامن القومي الاميركي بشموليتها وسعة معطياتها ومن هنا فان الجانب الامني لايختص بالقضايا العسكرية والاستخبارية فحسب بل انه كان يتغير بفعل تغير الوضع الدولي بينما كان الاستقرار سمة من سمات الاستراتيجية الامنية الاميركية. من هنا فان الادراك الامني للعراق بعد الحرب العالمية الثانية مر بمراحل عدة فهو:

١. تركز في متابعة القضايا الاقتصادية بالدرجة الاولى عبر تعزيز الاتفاقيات التجارية والامتيازات النفطية في مطلع القرن العشرين.وفي هذه المرحلة كان العراق يعتمد على بريطانيا في تسليح جيشه[١]، ولم تحاول الولايات المتحدة منافسة بريطانيا في هذا المجال حتى قيام الحرب العالمية الثانية، حيث جاء التدخل الاميركي داعما للدور البريطاني.
٢. في اعوام الخمسينات من ذلك القرن تتضح اهمية العراق في التفكير السياسي والاستراتيجي الاميركي عبر مقولة الرئيس دوايت ايزنهاور: "ان العراق حصن الاستقرار والتقدم في المنطقة"[٢] وفي هذه المرحلة كان هناك مظهران للتعاون في المجال الامني بين العراق والولايات المتحدة، تمثل:

اولهما في عقد اتفاقية المساعدات العسكرية التي اطلق عليها توصيف (اتفاقية الامن المتبادل)[(*)] في عام ١٩٥٤، والتي سبقت قيام حلف بغداد بما يقرب السنة، وكانت هناك مفاوضات تجري بين الولايات المتحدة والاطراف التي اصبحت فيما بعد اعضاء في حلف بغداد من اجل اقامة تنظيم دفاعي في منطقة الشرق الاوسط بحجة تطويق الخطر الشيوعي ومنعه من التسلل الى المنطقة.

وثانيهما عندما اصبح التوجه الامني نحو العراق يرتبط بسياسة الاحلاف ، فكان تاسيس حلف بغداد بقيادة بريطانية وبمشاركة تركيا وايران وباكستان الى جانب العراق، ولكن برعاية اميركية مباشرة، ثم جاء الارتباط الاميركي على مراحل عبر الانضمام الى اللجنة الاقتصادية في اواخر عام ١٩٥٦، ثم الى اللجنة العسكرية في عام ١٩٥٧[٣]، ووصلت عملية التسليح الاميركي للعراق الى اعلى مستوياتها بعد قبول الحكومة العراقية بمشروع الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور لملء الفراغ في منطقة الشرق الاوسط[٤]، وكان مقررا اعلان انضمامها للحلف بشكل رسمي الا ان تغيير النظام في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ادى الى خروج العراق من الحلف وتقلص

---

[١] للمزيد من الفاصيل انظر: مظفر عبد الله الامين، السيطرة البريطانية على اوضاع العراق بعد فشل حركة مايس ١٩٤١، مجلة افاق عربية، العدد١٢ لسنة ١٩٧٩،دائرة الشؤون الثقافية، وزارة الاعلام، بغداد، ص١٨.

[٢] نقلا عن:كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

[(*)]عقدت اتفاقية الامن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في عام ١٩٥٤، وكانت اشبه باتفاق سري، حتى انها لم تعرض على مجلسي الاعيان والنواب في العراق، ، بل انها اقرت وتم العمل بها بواسطة تبادل المذكرات بين رئيس الحكومة العراقية انذاك فاضل الجمالي والسفير الاميركي في بغداد. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩،بيروت، دار الكتب، ١٩٧٨، ص٩٥.

[٣] جهاد مجيد محي الدين ، العراق والسياسة العربية(١٩٤١-١٩٥٨) مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٠، ص٢٥٨.

[٤] والدمار غلمن،عراق نوري السعيد، ط١،بيروت، مؤسسة الانتاج الطباعي ١٩٦٥، ص٢٩٦.

نشاطه، بينما عقدت الولايات المتحدة معاهدات ثنائية مع تركيا وايران لتكون بديلا عن ارتباطها معهما في الحلف، الذي اصبح يسمى حلف المعاهدة المركزية.

٣. في المرحلة اللاحقة بدا وكأن العراق اصبح في الطرف الاخر من المعادلة الامنية الامريكية، حيث شهدت فترة الحرب الباردة ، تنافسا اميركيا سوفيتيا لايجاد موطيء قدم في العراق، ويبدو ان المخططين الاميركيين عدّوا العراق بعد تموز ١٩٥٨، ضمن منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي، خاصة بعد قيام تعاون تسليحي واسع بين الطرفين، وكانت الولايات المتحدة تخوض صراعا مع الاتحاد السوفيتي للسيطرة على منابع النفط في الخليج اثر انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام ١٩٧١. كما ان اعلان حزب البعث بعد توليه السلطة في عام ١٩٦٨ عن سياسة مناهضه للغرب عموما زاد من تدهور العلاقات العراقية–الاميركية، وهذا ما يفسر قيام الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون **(١٩٦٩- ١٩٧٤)** بتشجيع ايران على تولي دور امني رئيس في منطقة الخليج العربي، ومن خلال دعم عسكري وسياسي واقتصادي، وعمدت الادارة الاميركية الى تطوير العلاقات مع المملكة السعودية وايران وفي اطار تلك السياسة القائمة على مبدأ نيكسون[*]، في المشاركة الاقليمية، قامت الولايات المتحدة بتزويد ايران والسعودية بكميات كبيرة من السلاح، ورافق مبدأ المشاركة الاقليمية تهديد بالتدخل الاميركي المباشر لترهيب الاطراف المحلية بغية المحافظة على الانظمة الحليفة، الا ان هذه السياسة اصطدمت بطموحات شاه ايران محمد رضا بهلوي، الذي حاول فرض ايران قوة اقليمية وحيدة في منطقة الخليج العربي[١].

وشهدت مرحلة السبعينات محاولة اميركية واضحة لربط ماسمي انذاك بازمة الطاقة بالامن القومي الاميركي، وبدا الحديث عن خطر تلك الازمة على الامن الاميركي وعلى الدول الصناعية الاخرى وفي مقدمتها اوربا واليابان[٢]. كما شهدت هذه المرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة في عام ١٩٦٧، في اعقاب الدعم الاميركي للعدوان الاسرائيلي على مصر والاردن وسوريا، وهو انقطاع استمر حتى عام ١٩٨٤ عندما اعيدت العلاقات في ظل ظروف معقدة، حيث اعلنت الحكومة الاميركية وعلى لسان وزير خارجيتها انذاك الكسندر هيغ، بانها ترى في العراق امكانية اداء دور بناء في القضايا الاقليمية[*]، ثم اعيد قطعها في عام ١٩٩١.

---

[*]اعلن الرئيس ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧١ ان الولايات المتحدة " سوف تحافظ على كل الالتزامات التي وقعت عليها، وسوف تقدم غطاءا اذا ما صدر تهديد من قوة نووية وفي المجالات التي تنطوي على انواع اخرى من التهديد، سوف تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية، عندما تطلب وبالشكل المناسب، ولكننا نحرص على ان تتحمل الامة التي تتعرض مباشرة للتهديد مسؤولية تقديم القوة البشرية لدفاعها" نقلا عن : بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى في الشرق الاوسط، ط١، ترجمة اديب يوسف كشيش، دمشق، دار طلاس، دمشق ١٩٨٥، ص٨٨.

[١] خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الامن القومي العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٧، ص٢١.

[٢] المصدر نفسه، ص٩٠.

[*]نشر ذلك البيان في الصحف العراقية والاميركية في يوم ١٩٨٤/١١/٢٧.

ورغم تعارض السياسة العراقية مع السياسة الاميركية في تلك المرحلة الا ان الولايات المتحدة لم تنظر الى العراق كمهدد امني رئيس، بفعل ظروف الحرب الباردة وتوازناتها.كما سعت الادارة الاميركية الى استغلال الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ووجدت فيها فرصة لاضعاف دول المنطقة واستنزافها، حيث غاب الحل الدولي لتلك الحرب، في الوقت الذي استمدت مقومات استمراها وتواصلها من حسابات دقيقة تحت غطاء الحياد الدولي.

٤. مع انتهاء الحرب الباردة شهدت العلاقات العراقية الاميركية انعطافة كبيرة، واتجه التخطيط الامني الاميركي نحو الافادة من هشاشة الجبهة العراقية التي ضعفت كثيرا بفعل الحرب الطويلة مع ايران خلال الثمانينيات، والتي ساهمت الولايات المتحدة بتغذيتها بهدف انهاك الطرفين، فكان ان طرحت الاستراتيجية الامنية الاميركية فكرة اقامة نظام دولي جديد ادعت انه يستند الى الشرعية الدولية، وكان العراق الهدف الاول بالتذرع بحجة دخول القوات العراقية للكويت، لاقامة تحالف دولي واسع والعدوان على العراق حيث تم تصويره بالمهدد للامن والاستقرار الدولي، وليس فقط لامن الولايات المتحدة او لامن المنطقة. لقد كان العدوان على العراق جزءا من متطلبات استكمال النظام الامني الاميركي في تلك المرحلة لانتزاع موقع القوة الاقتصادية في عالم هو في امس الحاجة الى الطاقة التي مصدرها النفط[١]. وطوال اعوام التسعينيات كان العراق هدفا لاستراتيجية الاحتواء المزدوج[**] والحصار، الذي عمدت الولايات المتحدة على استمراره، وحرصت على الضغط على العراق باستغلال فرق التفتيش عن الاسلحة المحظورة، وصولا الى انهاكه بشكل تام .

وقد سعت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج ١٩٩١ الى محاولة التنسيق بين دول الخليج علي مستوى نظم الإنذار المبكر، ونظم الدفاع ضد الصواريخ، ومحاولة الربط بينها وبين النظم الأمريكية الموجودة في المنطقة، لكن ذلك لم يتحقق إلا بقدر متواضع من النجاح نتيجة الشكوك المتبادلة بين دول الخليج من جهة وبينها وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. وقد امتدت الدعوة إلي مصر، لكنها لم تتحمس للحصول علي نظم مضادة للصواريخ أو الربط بينها وبين نظم دول أخرى في المنطقة، في حين تحقق الربط الكامل بين النظام الصاروخي الإسرائيلي 'آرو' ووحدات الباتريوت الأمريكية الموجودة علي الأرض الإسرائيلية، وتدار بواسطة أطقم أمريكية[٢]. وبعد أن قررت الولايات المتحدة غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، ونتيجة لرفض دول المنطقة العربية مشاركتها في عملية الغزو،

---

[١] كوثر عباس الربيعي، الامن القومي الاميركي والصراع العربي الاسرائيلي في التسعينات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات السياسية والدولية،١٩٩٩، ص٢٣.

[**] تعود سياسة الاحتواء المزدوج الى عام ١٩٩٣، بناء على اقتراح لمستشار الامن القومي الاميركي انذاك (مارتن انديك) بهدف " تعديل سياسات كل من العراق وايران التي تعد معادية للمصالح والتوجهات الامريكية في المنطقة" انظر: جواد الحمد (اعداد وتحرير) توجهات اميركية تجاه الشرق الاوسط، مركز دراسات الشرق الاوسط ،بيروت، ١٩٩٥، ص٦٢.

[٢] محمد قدري سعيد، المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية،العدد ١٧٠، اكتوبر ٢٠٠٧، ص١١٤.

لم تتطور الخطط الأمريكية السابقة لدمج-أو التنسيق بين-القدرات العسكرية لدول الخليج بصورة تجعلها أكثر كفاية وأكثر قدرة علي التعاون مع دول مثل مصر والأردن.

٥. في مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وجدت الولايات المتحدة في تلك الاحداث فرصة لتصفية حساباتها مع العراق عبر إزالة ما عدته تهديدا بشكل نهائي وهو ما تجسد فعلاً في قيادتها الحرب ضد العراق وإسقاط نظام الحكم فيه والاحتلال العسكري المباشرله ، مستندة بذلك على مجموعة أسباب وضعتها لهذه الحرب كأسلحة الدمار الشامل والإرهاب وعدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، إلا إن ذلك لم يكن كافيا لاخفاء الاهداف الحقيقة للولايات المتحدة من هذه الحرب. وهي:

- فرض وجود عسكري اميركي مباشر وكثيف في المنطقة لضمان التفوق في هذا المجال، ولذا فقد شهدت هذه المرحلة زيادات مضطردة في الميزانية العسكرية الاميركية. حتى وصل حجم ميزانية وزارة الدفاع ٥١٥ مليار دولار في ميزانية عام ٢٠٠٨ كما طلب الرئيس جورج بوش زيادة تبلغ ٧٠ مليارد ولار لتمويل حربي العراق وأفغانستان[١].
- بسط السيطرة على نفط العراق الذي يشكل ثاني احتياطي في العالم لضمان الامدادات النفطية لها ولحلفائها ولضمان السيطرة على القرار النفطي في السوق الدولية.
- حماية أمن اسرائيل بتأثير اللوبي(الصهيوني- اليهودي) في الولايات المتحدة ، كما ان المسؤولين الاسرائيليين حرصوا على دفع الولايات المتحدة باتجاه الحرب عبر التاكيد على خطورة العراق ومحاولة تضخيم فكرة كونه مهددا للامن في المنطقة وترديد ادعاءات عن امتلاكه لاسلحة الدمار الشامل.مع الاشارة الى ان تحقيق السلام في المنطقة يتطلب تغيير النظام في العراق لانه يعترض سبيل الوصول الى تسوية بين الاسرائيليين والفلسطينيين.
- اعادة تشكيل منطقة الشرق الاوسط وفق المصالح الاميركية وهذا الهدف كان وراء سياسة التحالفات وملء الفراغ في الخمسينيات، واصبح في الالفية الثالثة يمثل هدفا استراتيجيا اميركيا لتحقيق سياسة الهيمنة.

المبحث الثالث: مستقبل الاستراتيجية الامنية الاميركية في العراق

قد تخضع السياسة الامنية الاميركية تجاه العراق للتعديل مستقبلا ، ولكنها بالتاكيد لن تخرج عن سياق التطور التاريخي للعلاقة بين البلدين، كما انها محكومة بالعديد من المتغيرات والتطورا ت المرتبطة بتحولات الوضع الدولي عموما، والتطورات الداخلية في العراق.

ان من الامور الحيوية التي ركزت عليها الولايات المتحدة ، توجيه اهتمامها للعراق لما يمتلكه من الاحتياطي النفطي العالمي وقد ادركت ان نفوذها يكمن في قوتها الاقتصادية وهذه القوة لا بد من حمايتها بقوة عسكرية فائقة تعزز دورها، لذا جاء

[١] وكالة سي ان ان الاميركية للانباء ، في ٢٠٠٨/٢/٨.

استغلالها لأحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ليكون منعطفا وتحولا في رسم الاستراتيجية الاميركية واعتماد الضربة الاستباقية بعد احتلالها لافغانستان لتبدا تطبيقها العملي باحتلال العراق.

فالاساس الاستراتيجي الاول يتمثل باستقرار المصالح الاميركية والغربية ولاسيما في المجال النفطي. في ظل انخفاض الاحتياطي النفطي الاميركي حاليا واعتماد الولايات المتحدة على نفط منطقة الخليج واختلال التوازن بين معدلات الانتاج والاستهلاك المتزايد في داخل الولايات المتحدة، فضلا عن اعتماد حلفائها على نفط الخليج والعراق وتضاؤل امدادات النفط من مصادر الولايات المتحدة وفنزويلا وكندا .وزادت من اهمية هذا العامل الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الاميركي في الوقت الراهن، وهو الاختلال الذي بات يهدد بدخول الاقتصاد الاميركي في مرحلة ركود خطيرة، ترافقها عملية انهيار واضحة للدولار الاميركي في الاسواق العالمية يتزامن مع ارتفاع غير مسبوق لاسعار النفط في السوق العالمية. فقد بات من المؤكد أن الرئيس الأمريكي المقبل، وبصرف النظر عن هويته، سيواجه أزمات مالية كبيرة، قد تبلغ تكلفتها أكثر من أربعة ترليونات دولار، وذلك إلى جانب ما سيرثه من اقتصاد مترنح بفعل أزمات الرهن العقاري والائتمان[١].

لقد كشف تقرير صدر عن وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين بعد الاحتلال الاميركي للعراق بمدة وجيزة، (قدم الى الرئيس جورج دبليو بوش في ٢٠٠٣/١٢/٢٠) ان الولايات المتحدة لم تقم بغزو العراق لكي تنسحب منه، ولكنها ذهبت من اجل مصالح واهداف ينبغي تحقيقها. واوصى التقرير بعدد من الاجراءات لتحقيق تلك المصالح والاهداف منها[٢]:

- ان تسهم الولايات المتحدة وبشكل مباشرفي تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي في العراق.
- عدم التسرع في سحب القوات الاميركية قبل تامين الاوضاع السياسية وقبل انتقال تلك القوات الى قواعد دائمة في العراق.
- التعامل مع القواعد الاميركية في العراق على انها من اهم ضمانات النفوذ الاميركي في العراق.
- ربط العراق بسلسلة من الاتفاقيات الامنية والاقتصادية.
- توسيع السفارة الاميركية في بغداد بحيث لايقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠٠ موظف في مختلف الاختصاصات، الامنية والاستخبارية.

كما تلتقي الاستراتيجية الأمريكية مع الإسرائيلية، في جعل العراق منطلقا لضرب قوى أخرى مثل: حماس، وحزب الله، والجهاد.. على اساس أن هذه بؤر مقاومة مطلوب ضربها وتصفيتها.. كما هو مطلوب ضرب وتصفية أي قوى أخرى مناوئة..

---

[١] وكالة سي ان ان الاميركية للانباء ، في ٢٠٠٨/٣/٢٧.

[٢] نقلا عن: ابراهيم خليل العلاف، الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة (اقلمة) و(تدويل) وضع الامن في العراق، بحث مقدم الى مركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل، ٢٠٠٣، صص٣-٥.

وتنظر الولايات المتحدة إلى أمن الخليج والشرق الأوسط ، من منظور شامل يمتد إلي أمن الطرق البحرية المؤدية للخليج، والمحيطة بالشرق الأوسط، مما يعطي للدول الأوروبية دورا أكبر، خاصة من خلال عضويتها في حلف شمال الاطلسي (الناتو)، ويتسق هذا الامر مع اتساع دور حلف الناتو في البحر المتوسط وفي الخليج . العربي حيث يخطط الحلف لتقديم الخدمات في مجال التخطيط العسكري، والتدريب، وتحديث البنية الدفاعية لهذه الدول، لتكون أكثر قدرة علي التعاون والعمل المشترك مع الشركاء الغربيين والجيران الإقليميين. خاصة وان حلف الناتو متورط عمليا في حرب داخل أفغانستان، وأن مسؤولية أمن الخليج، والمرتبطة بأمن الطاقة للمعسكر الأوروأطلسي، لن تكون بعيدة عنه في المستقبل[1]، ولاتخفي الولايات المتحدة اهتمامها بدور الحلف في العراق عبر عمليات التدريب وتجهيز الاسلحة.

وفي اطار التعديل المستمر للمعطيات الاستراتيجية ، كانت الإدارة الأمريكية قد انتهت في اواخر عام ٢٠٠٦، من وضع المبادئ الأساسية لإستراتيجيتها الجديدة في العراق التي أطلق عليها وصف "إعادة النظر" في الأهداف الأمريكية، وكان من أهم مبادئ تلك الإستراتيجية، وضع اصطفاف إستراتيجي جديد في الشرق الأوسط، و"إعادة نظر" في الأهداف الأمريكية، نتيجةً لبروز خطر جديد مُتمثل في إيران، ومن ثم رجوع "خطر تنظيم القاعدة" إلى الوراء قليلاً[2].

ويمكن عد تكرار عمليات إعادة النظر في الاستراتيجية الامنية ، نتيجةً لسلسلة من الإخفاقات التي توالت واحدةً بعد الأخرى. وقد تناولت العديد من المراكز البحثية الأمريكية تلك الإخفاقات، لتُعرضها أمام الإدارة الأمريكية.

وفي هذا الإطار نظم معهد أمريكان انتربريز في واشنطن American Enterprise Institute ندوة لتقييم ماحققته الإستراتيجية الأمريكية في العراق حتى الآن، حيث توصل الباحثون الى إن التقارير من بغداد تشير إلي اخفاق الخطة الأمريكية الجديدة هناك ومن ثم فالمطلوب تقبل الوضع الحالي ووضع تقييم موضوعي لما يجري على الارض. وتشير الدراسة إلى أن الولايات المتحدة تتعامل مع البيئة الإقليمية الأمنية المضطربة باستراتيجية ظلت متأصلة بتجربتها في الحرب الباردة، والتي اتسمت بترتيبات دفاعية مصحوبة بتواجد عسكري وعلاقات قوية مع العديد من الدول[3].

ورغم الجدل الواسع الذي تثيره مسألة بقاء او انسحاب القوات الاميركية من العراق، في الداخل الاميركي، فان استطلاعات الرأي التي تجرى بشأن نسبة التأييد للحرب في العراق تؤيد كون الوجود العسكري الأميركي في العراق يمثل جزءا من المشكلة وفي الوقت ذاته جزءا من الحل. وعلى وفق الرؤية الاميركية فالقوات الأميركية يجب أن تظل في العراق لتوفير (الأمن) حتى يأتي الوقت الذي يستطيع فيه العراقيون أن

---

[1] **محمد قدري سعيد، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.**

[2] **شيرين حامد فهمي، إستراتيجية إعادة النظر: وضع حد للإخفاقات الأمريكية ، نشرة تقرير واشنطن (الكترونية) على الانترنت،العدد ١١٤، ٢٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧ .**

[3] **محمد أيوب، تقييم لإستراتيجية بوش الجديدة في العراق، نشرة تقرير واشنطن (الكترونية) على الانترنت العدد ١١٩، ٢٨ يوليو/تموز ٢٠٠٧ .**

(يفعلوا ذلك بأنفسهم). ومع ذلك فإن وجود تلك القوات بأعداد كبيرة يؤدي إلى مزيد من المقاومة[1].

ويرى احد كبار القادة العسكريين الاميركيين الجمهوري (جون مورتا) ان الولايات المتحدة في حاجة إلى استراتيجية انسحاب قابلة للتنفيذ ليس فقط من أجل توفير الأرواح والأموال الأميركية، ولكن من أجل النجاح في مهمة ترك (عراق مستقر يعمل بصورة طبيعية وراءها). وبالمقابل يرى مورتا أن الانسحاب الأميركي الكامل من العراق يمكن أن يقود-دون قصد-إلى الهزيمة. فقوات الأمن العراقية، والحكومة العراقية كذلك لازالت بعيدة عن الوصول إلى مرحلة القدرة على الحفاظ على العراق موحدا ومتماسكا. وتحديد موعد محدد للانسحاب غير مرتبط بالوضع على الأرض، قد يشجع المقاومة[2].

فقد أظهر التورط الاميركي في الصراعات الدولية مع مطلع القرن الحالي الأخيرة ، أن الولايات المتحدة تواجه ثلاثة إخفاقات كبيرة[3]:

أولا: أظهرت حرب العراق أن الولايات المتحدة لم تمتلك نظاما للهيئات المتداخلة يمكنه تعزيز التنسيق ذي المعنى بين وزارات الدفاع والخارجية والوكالات المدنية الأخرى، وتطوير منهج مدني وعسكري فاعل ومنسق.

ثانيا: أظهرت الحروب في كوسوفو وأفغانستان والعراق أن الولايات المتحدة كانت غير مجهزة بصورة كافية لتطوير أنظمة لتشغيل القوات الأمريكية بالكامل بصورة متداخلة مع قوات التحالف الأخرى، إلا إذا قامت باستثمارات لا يمكن تحمل تكاليفها لإبراز صورة القدرات الأمريكية

ثالثا: اظهرت احداث السنوات الماضية ان الولايات المتحدة لم تطور تنسيقا فاعلا بين الدفاع ونشاطات الأمن في البلد، مما اوقعها في تناقض كبير بين احتياجات الامن في الداخل، ومتطلبات الاستراتيجية الامنية المكلفة في الخارج.

ولكن على الرغم من كل الانتقادات التي توجه إلى الإدارة الأمريكية بسبب إخفاقها السياسي والعسكري في العراق ، وتصاعد المطالبات من الديمقراطيين ومن بين أعضاء الحزب الجمهوري بضرورة الانسحاب من العراق في أقرب وقت، فإن الكثيرين لا يخفون قلقهم من توابع وعواقب هذا الانسحاب السريع ويخشون من الآثار التي يمكن أن تضر بالمصالح الأمريكية ليس في العراق وحده بل في الشرق الأوسط ككل.

وينتقد تقرير لصحيفة واشنطن تايمز في الحادي عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ سعي الأغلبية الديمقراطية في مجلسي الشيوخ والنواب مشيرا الى انه يدعو إلى خنق الرئيس بوش بمشاريع القرارات المتوالية التي تطالب بجدولة الانسحاب من العراق. وشكك تقرير الصحيفة في نوايا الديمقراطيين الحقيقية من وراء التضييق على الرئيس ومواصلة الضغط عليه جاعلاً أن الهدف الرئيس هو الحصول على أكبر قدر من المكاسب

---

[1] **بول كروغمان، فلنرحل فورا من العراق، المركز الدولي لدراسات اميركا والغرب، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠/ ٢٠٠٧/١٠)**

[2] **بول كروغمان، فلنرحل فورا من العراق، المركز الدولي لدراسات اميركا والغرب، نقلا عن صحيفة نيويورك تايمز، ٢٠/ ٢٠٠٧/١٠**

[3] **مجلة العصر، محنة الجيش الاميركي في العراق، ١٣-٣-٢٠٠٥ (www.al-resalah.net)**

السياسية في نوفمبر/ نشرين الثاني ٢٠٠٨ عندما تتزامن الانتخابات الرئاسية والانتخاب التشريعية[١].

وعدّ التقرير إن استغلال الديمقراطيين لتراجع تأييد الرأي العام الأمريكي للحرب، ما هو إلا تجاهل لمصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية وإضرارٌ بالأمن القومي الأمريكي، ولخص بعض العواقب التي يمكن أن تحدث في حال نجاح الديمقراطيين بالضغط على إدارة بوش بالانسحاب السريع من العراق. وابرزها تعاظم الخطر الايراني، وانتصار الارهاب، وتحول العراق الى دولة فاشلة، والى فوضى في الشرق الاوسط كله، كما ان تأثير انسحاب القوات الأمريكية من العراق وإقرار الولايات المتحدة بالاخفاق لن يتوقف على العراق أو منطقة الشرق الأوسط فحسب، ولكن ستكون له نتائج وعواقب على مصالح وصورة وعلاقة الولايات المتحدة بالصين وروسيا ودول أمريكا اللاتينية[٢].

وتوصل التقرير بالنتيجة الى ان جميع العواقب الناتجة عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق سوف تضر على المدى البعيد بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية وسوف تشكل خطورة على أمنها القومي[٣].

من هنا فانه ليس واردا في المستقبل المنظور ان تسعى الادارة الاميركية للخروج من العراق، سواء كانت الغلبة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة للجمهوريين او للديمقراطيين. ومن هنا كان الحرص الاميركي على اخراج معطيات الاستراتيجية الاميركية على شكل اتفاق استراتيجي يشتمل على ابعاد سياسية وامنية واقتصادية، ويمنح الوجود الاميركي في العراق صفة الشرعية امام العالم وامام الشعب الاميركي بشكل خاص.

المبحث الرابع:الاتفاق الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة

لقد تم رسم العديد من المشاهد للبقاء الامريكي في العراق وتبعاته كما رسمت مراكز الابحاث وبعض السياسيين مشاهد اخرى حول كيفية الخروج من العراق والتكاليف المادية والمعنوية لاي مشهد من تلك المشاهد، الا ان المرجح ان تتغلب الدواعي الامنية بابعادها المختلفة في تقديم خارطة المستقبل للدور الامني الاميركي في العراق.وهو الامر الذي تعبر عنه المفاوضات الاميركية مع الحكومة العراقية لعقد اتفاق يوصف بانه استراتيجي يشتمل على جوانب امنية وعسكرية واقتصادية وسياسية.

ان المهمات الامنية المطلوبة اميركيا في العراق تتمثل حسب وزارة الدفاع الاميركية بـ:

- الاستقرار السياسي.
- والتحول الاقتصادي.
- والاستقرار الامني.

---

[١] **نقلا عن: يحيى عبد المبدي محمد، عواقب الانسحاب الأمريكي من العراق..، تقرير واشنطن ،العدد ١١٩، ٢٨ يوليو/ تموز ٢٠٠٧**

[٢] **المصدر نفسه.**

[٣] **المصدر نفسه.**

فقد اعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن العراق يمثل مصلحة استراتيجية لبلاده ولذلك فإنه لن يتخلى عنه وذكر أن الانسحاب منه قبل استكمال المهمة سيكون "مشيناً" وستكون له نتائج وخيمة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[١].

ورغم الجدل المثار بشان طبيعة الاتفاق المقبل بين الولايات المتحدة والعراق، فان هناك مؤشرات واضحة على الحرص الاميركي على تقنين بقاء القوات العسكرية الاميركية ولكن بعيدا عن الامم المتحدة، واي جهة يمكن ان تمثل رقابة ولو كانت شكلية على ما يجري في العراق تحت ذريعة وجود اتفاق بين دولتين (ذات سيادة).

ولاجل التعرف على ابعاد المفاوضات الجارية للوصول الى ذلك الاتفاق الاستراتيجي فلا بد من التعرض الى موقفين بارزين في هذا الشان، الاول للسفير الاميركي في العراق رايان كروك، في حوار اجراه في واشنطن مع عدد من مراسلي وكالة أنباء أسوشييتد برس، والثاني المقالة المشتركة التي كتبها كل من وزيرة الخارجية ووزير الدفاع كونوليزا رايس وروبرت غيتس.

ويقول السفير الاميركي في العراق رايان كروكر ان المفاوضات التي تجري بين العراقيين والأميركيين، تهدف الى عقد اتفاقية تحدد إطار العلاقات الثنائية بين البلدين بعد انتهاء العام ٢٠٠٨، وتمنح الولايات المتحدة سلطة ملاحقة القاعدة والقيام بعمليات عسكرية لمحاربتها[٢].

أما في ما يتعلق بوجود قوات أميركية على المدى الطويل في العراق ، قال كروكر إن :"أحد الأمور التي يتعين علينا تحقيقها في العام ٢٠٠٨ هو التوصل إلى اتفاق مع العراقيين بشأن مجمل علاقاتنا الثنائية بشكل عام وعلاقاتنا الأمنية بشكل خاص. وذلك لكون مدة سريان مفعول قرار مجلس الأمن الحالي الذي يوفر التكليف للقوة متعددة الجنسيات تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨"[٣].

وحين سئل عما إذا كانت الاتفاقية ستحدد عدد القوات الأميركية التي ستظل موجودة في العراق على امتداد مرحلة طويلة قال إنه لا يعتقد أنها ستتطرق إلى الأرقام إطلاقا. والمقصود منها هو أن "تنص على الأمور التي يمكن القيام بها والسياق الذي ستكون ضمنه، بما في ذلك السلطة للقيام بعمليات عسكرية"[٤]. وأوضح أن الولايات المتحدة ستحتاج و "سيشعر العراقيون أننا نحتاج إلى التمتع بسلطة القيام بعمليات حربية قتالية على مستوى ما بطريقة ما،" لأنه لن يكون قد تم القضاء تماماً على نشاطات القاعدة آنذاك. وأضاف أنه سيتم النظر إلى السلطات المخولة في قرار مجلس الأمن الحالي والتوصل إلى "أفضل طريقة لإخراجها من سياق متعدد الأطراف إلى سياق ثنائي"[٥].

---

[١] نقلا عن: وكالة سي ان ان الاميركية للانباء، في ٢٠٠٧/٩/١١، في كلمة للرئيس الاميركي امام جمعية قدامى المحاربين في الولايات المتحدة.

[٢] كروكر: العراقيون والأميركيون يريدون التوصل إلى اتفاقية تحدد علاقاتهما الثنائية قبل انتهاء العام ٢٠٠٨ ٥٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ، منشور على موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية http://usinfo.state.gov

[٣] المصدر نفسه.

[٤] المصدر نفسه.

[٥] المصدر نفسه.

أما في ما يتعلق بعدد القوات وما شابه ذلك فبحسب كروكر: "ستكون تلك قرارات تنفيذية يتخذها الرئيس الحالي أو الرئيس القادم". وأكد كروكر أنه لن تكون هناك أي اتفاقات سرية وأن الاتفاقية ستتسم "بالشفافية التامة"[١]. بينما اعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية ان المفاوضات ستكون سرية ولن يعلن عنها شيء الا بعد التوصل الى اتفاق[٢].

وتبرر الحكومة الاميركية مسالة الابقاء على عدد كبير من قواتها في العراق ودون تحديد المدة بحاجة الجيش العراقي الذي تاسس بعد الاحتلال الى مزيد من التدريب، ليتمكن من استلام الملف الامني.

اما ماجاء في المقالة المشتركة لوزيري الخارجية والدفاع الاميركيين كوندوليزا رايس وروبرت غيتس التي نشرت في صحيفة واشنطن بوست في منتصف شهر شباط ٢٠٠٨، فيلخص تصورات وزارتي الخارجية والدفاع بشان مستقبل العلاقات الامنية الاميركية في العراق، لضرورتها لتحقيق المصالح الحيوية والامنية للولايات المتحدة وهي[٣]:

أولاً: الاهتمام بالجوانب القانونية لانه كلما تمركزت قوات أميركية على أرض أجنبية أو تواجدت فيها بصورة مؤقتة يبرز عدد من الأسئلة القانونية، المتراوحة بين نطاق مهمتها الشامل وأدق تفاصيل الحياة اليومية، من سلطة القتال إلى قوانين توزيع البريد. وللولايات المتحدة اتفاقيات وضع قوات مع ١١٥ دولة صيغت بحيث تلائم الوضع الخاص بكل منها. فقد صيغت هذه الاتفاقيات بحيث تأخذ بعين الاعتبار الظروف في كل بلد (مضيف) علاوة على متطلبات تلك القوات والمهمات التي تقوم بها هناك. وبحسب المقالة فان القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة هي مصدر شرعية وجود ودور الولايات المتحدة ودور شركائها في التحالف في العراق. وينتهي مفعول التخويل الحالي الصادر عن الأمم المتحدة في نهاية العام ٢٠٠٨.

ثانياً: طمأنة النقاش (داخل الولايات المتحدة) حول وجود وبنية ومهمة القوات الأميركية في العراق في المستقبل. بالقول أنه من الواضح أنه سيتعين على القوات الأميركية أن تظل عاملة في العراق بعد انتهاء العام ٢٠٠٨كي يستمر تحقيق التقدم في مجال إحلال (الاستقرار) في العراق. اذن وعلى وفق وزارتي الخارجية والدفاع فان هذه الاتفاقية تهدف إلى: "وضع حدود أساسية تحكم الوجود الأميركي في العراق، بينها السلطات الملائمة والصلاحيات الضرورية للعمل بفعالية وللقيام بالمهمات الأساسية، كمساعدة الحكومة العراقية في محاربة تنظيم القاعدة وفي تطوير قواتها الأمنية وفي وقف تدفق الأسلحة الفتاكة المهلكة والتدريب من إيران. وعلاوة على ذلك، نسعى

---

[١] **المصدر نفسه.**

[٢] **صحيفة الصباح، العراق ، بغداد ، في ٢٠٠٨/٤/١٠.**

[٣] **مقالة رأي لوزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع روبرت غيتس ، خطوتنا التالية الضرورية في العراق نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ٢٠٠٨/٢/١٣، نقلا عن موقع مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأميركية http://usinfo.state.gov**

إلى وضع إطار أساسي لعلاقات متينة مع العراق، تمثل المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية (المشتركة)".

وعلى خلاف ما جاء في حديث كروكر تضمنت مقالة رايس وغيتس، تطمينات للداخل الاميركي عبر القول انه، "لن يكون هناك بين الأمور التي سيتم التفاوض والتوصل إلى اتفاق حولها ما يلزمنا بمواصلة العمليات العسكرية. ولن يكون هناك ما يحدد عدد القوات. ولن يكون هناك ما يلزم الولايات المتحدة بالانضمام إلى جانب العراق في حرب ضد بلد آخر أو بتوفير التزامات أمنية مماثلة أخرى. ولن يكون هناك ما يخول وجود قواعد دائمة في العراق (وهو أمر لا نريده نحن ولا يريده العراقيون)".

ولم تنس المقالة الاشارة الى ان هذه الاتفاقية لن تعرض على الكونغرس الاميركي، وهو ما يذكر بالسرية التي رافقت عقد اتفاق الامن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في عام ١٩٥٤، والتي لم تعرض على الكونغرس في حينها، كما ان الشعب العراقي لم يعرف بها الا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

كما تشير المقالة الى: "إن أياً من الأمور التي سيتم التفاوض والتوصل إلى اتفاق حولها لن يحد من حرية تصرف القائد الأعلى المقبل للقوات المسلحة (أي الرئيس القادم)، بغض النظر عن هويته/هويتها؛ بل على العكس من ذلك،" سيمنح الرئيس السلطة القانونية لحماية مصالحنا القومية، وحرية التصرف لوضع الخطة التي ستعتمدها الحكومة القادمة"[١].

ولم ينس الوزيران الاشارة الى المرجعيات التي اعتمدت عليها الادارة الاميركية في السير قدما في هذه المفاوضات وهي، مجموعة تضم عدداً من كبار أعضاء مجلس الشيوخ من الحزبين، بينهم كارل ليفن وجون وورنر وريتشارد لوغار. وهيئات تضم أعضاء من الحزبين مثل اللجنة المستقلة الخاصة بقوات الأمن العراقية، التي يرأسها الجنرال المتقاعد في مشاة البحرية جيمز جونز. كما أيدت لجنة بيكر-هاملتون، بصورة مماثلة، سلسلة من المهمات الأطول مدى التي ستستلزم اتفاقية من هذا النوع.

[١] المصدر نفسه.

الخاتمة

يستطيع المتتبع لمسارات السياسة الأميركية تجاه العراق تلمس حقيقة ان المصالح الأميركية الحيوية أدت دوراً كبيراً في تحديد الإدراك والتعامل الأمني الأميركي مع العراق

فقد عمدت الاستراتيجية الكونية الأمريكية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية الى استغلال كل التطورات وتوظيف الأحداث لصالحها، بما في ذلك استغلال قضية الكويت، ومن ثم احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ رغم الاختلاف الكبير في علاقة العراق بالحدثين، واختلاف الزمان والمكان والظروف.

ان الحديث عن مستقبل الاستراتيجية الامنية الاميركية في العراق لابد ان ينطلق من واقع ان احتلال العراق لم يكن مقصودا لذاته وانما هو خطوة ضمن الاستراتيجية الامنية الاميركية الهادفة للسيطرة على المنطقة ككل واعادة رسم الخريطة الدولية، فقد استخدم العراق لتخويف دول المنطقة بعد احداث الكويت، ولاستنزاف دول الخليج العربي. اما في هذه المرحلة فقد اصبح الوجود الاميركي في المنطقة واقعا، واصبحت الولايات المتحدة طرفا اقليميا وليست دولة بعيدة.

فالولايات المتحدة ظلت تتعامل مع البيئة الإقليمية الأمنية المضطربة باستراتيجية مرتبطة ومتأصلة بتجربتها في الحرب الباردة، والتي اتسمت بترتيبات دفاعية مصحوبة

بوجود عسكري كثيف وعلاقات موثقة باتفاقيات ثنائية او جماعية مع العديد من الدول.

لقد وجدت الولايات المتحدة في اطار استراتيجيتها الامنية ان العراق يمثل بعدا اساسيا في المعادلة الرامية الى اعادة صياغة العلاقات الدولية، والتاسيس للهيمنة الاميركية على العالم، ورغم الاخفاقات التي رافقت عملية احتلال العراق، وما عكسته من تاجيل اضطراري لتنفيذ الصفحة الثانية في تلك الاستراتيجية والمتمثلة بالتوسع في اكثر من اتجاه، الا ان الولايات المتحدة ماضية في مخططها، وهي لا ترى في تلك الاخفاقات عائقا، بل انها تحاول خلط الاوراق واعادة ترتيبها والبحث عن تحالفات واصطفافات جديدة وصولا الى اهدافها. الا ان الهدف الاميركي لايسير بهذه الطريقة فالكوابح امام المشروع الاميركي كثيرة وفي مقدمتها المقاومة الشعبية العراقية للمخطط الامريكي، ثم الممانعة الاقليمية والتحفظات الدولية.